

Distr.: General
28 February 2007
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/30) الذي طلب فيه المجلس إليّ تقديم تقارير كل أربعة أشهر على الأقل بشأن الحالة في الصومال. ويغطي التقرير التطورات التي استجرت منذ تقديم تقريره الأخير في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (S/2006/838). وهذا التقرير يركز بوجه خاص على الحالة السياسية والعسكرية السريعة التطور في الصومال، بما فيها قيام قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، بمساعدة من القوات الإثيوبية، بإزاحة اتحاد المحاكم الإسلامية. ويشمل التقرير معلومات مستوفاة عن الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان، وعن الأنشطة الإنسانية والإنمائية لوكالات الأمم المتحدة وبرامجها. وعملاً بالقرار ١٧٢٥ (٢٠٠٦)، يقدم التقرير أيضاً معلومات مستوفاة عن الخطط الرامية إلى نشر بعثة إقليمية لدعم السلام في الصومال.

ثانياً - التطورات الرئيسية في الصومال

٢ - شهدت الفترة قيد الاستعراض تغييرات سريعة في الصورة السياسية والأمنية العامة في الصومال. فقد أزاحت القوات العسكرية التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية وإثيوبيا، في الفترة ما بين ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ ومطلع كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، اتحاد المحاكم الإسلامية، الذي كان مسيطراً على ثماني مناطق من المناطق الإدارية الثماني عشرة في الصومال. وعقب ذلك، لاحقت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية فلول ميليشيا اتحاد المحاكم الإسلامية في جنوب الصومال. وقد بدأت الاشتباكات بين ميليشيا اتحاد المحاكم الإسلامية والقوات المتحالفة مع الحكومة الاتحادية الانتقالية في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ بالقرب من بلدة بوالي بمنطقة جوبا الوسطى. وأعقب



ذلك اشتباكات أخرى حول بلدة بورهاكابا بمنطقة باي، على بُعد ٦٠ كيلومترا جنوب شرق بيداوة.

٣ - وعقب طلب من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٧٢٥ (٢٠٠٦) الذي عدّل أحكام الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى الصومال وأذن، في جملة أمور، بنشر قوة مشتركة بين الاتحاد والهيئة المذكورين لحماية الحكومة الاتحادية الانتقالية في بيداوة. كما شدّد القرار على ضرورة المضي في حوار بين المؤسسات الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية. وبُذلت جهود لإحياء عملية الخرطوم للسلام التي بُدئت برعاية جامعة الدول العربية، ثم ركّدت بعد تأجيل الجولة الثالثة من المحادثات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ نتيجة للخلافات التي نشأت بين الطرفين بشأن الشروط المسبقة والمسائل الإجرائية. وقد شملت الشروط المسبقة التي حددها اتحاد المحاكم الإسلامية انسحاب القوات الإثيوبية من الصومال. كما اعترض اتحاد المحاكم الإسلامية على قيام كينيا بدور رئيس المحادثات المشارك بالنيابة عن إيغاد. وعقب تأجيل محادثات الخرطوم، سافر شريف حسن الشيخ عدن، الذي كان حينئذ رئيسا للبرلمان الاتحادي الانتقالي، إلى مقديشو مع عدد من أعضاء البرلمان، وذكرت التقارير أنه فعل ذلك لتشجيع اتحاد المحاكم الإسلامية على استئناف الحوار مع الحكومة الاتحادية الانتقالية. وعلى الرغم من توصل رئيس البرلمان وقيادة اتحاد المحاكم الإسلامية إلى اتفاق، رفضت الحكومة الاتحادية الانتقالية قبول ذلك الاتفاق على أساس أن رئيس البرلمان لم يكن قد تشاور مع البرلمان أو مع الحكومة الاتحادية الانتقالية.

٤ - ورحبت الحكومة الاتحادية الانتقالية باتخاذ القرار ١٧٢٥ (٢٠٠٦)، ولكن اتحاد المحاكم الإسلامية رفض القرار المذكور. وزعم اتحاد المحاكم الإسلامية أن نشر قوات أجنبية في الصومال هو بمثابة غزو للبلد من جانب إثيوبيا. وأعقبت ذلك اشتباكات متقطعة في منطقة باي، وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ استولى اتحاد المحاكم الإسلامية على بلدة إيدالي ووصل إلى مشارف داينون، وهي معسكر للتدريب العسكري تابع للحكومة الاتحادية الانتقالية يقع على بُعد ٣٠ كيلومتر تقريبا إلى الجنوب من بيداوة. وسرعان ما أصبح القتال متفرقا، ولكن الجانبين صعدا هجمتهما الكلامية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، إذ اتهم كل منهما الآخر بالاعتماد على مساندة عناصر أجنبية. ومنح يوسف محمد سياد إندهادي، الرئيس المسؤول عن الدفاع في اتحاد المحاكم الإسلامية، إثيوبيا سبعة أيام لسحب قواتها من الصومال وإلا واجهت حربا كبرى. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أي بعد يوم واحد فقط من انقضاء المهلة التي حددها اتحاد المحاكم الإسلامية، نشب القتال العنيف مرة أخرى في منطقة باي، ثم امتد سريعا إلى مناطق غالكايو الوسطى، وهيران،

ووسط شبيلي الإدارية، حيث كانت قوات اتحاد المحاكم الإسلامية تواجه أمراء الحرب المنتمين إلى التحالف السابق المسمى تحالف استعادة السلام ومكافحة الإرهاب، الذين تحالفوا مع الحكومة الاتحادية الانتقالية.

٥ - وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، دعا قادة اتحاد المحاكم الإسلامية إلى الجهاد ضد القوات الإثيوبية، كما دعوا مقاتلين أجانب إلى تقديم الإسناد. وفي استجابة واضحة لتلك البيانات، أقرّت الحكومة الإثيوبية في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بأن لديها قوات مقاتلة داخل الصومال. إذ قال ميليس زيناوي رئيس الوزراء، في بيان رسمي، إن حكومته قد اتخذت تدابير للدفاع عن النفس وبدأت هجوما مضادا على قوات التطرف العدوانية التابعة للمحاكم الإسلامية والجماعات الإرهابية الأجنبية. واشتبكت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، المدعومة بقوات برية وجوية إثيوبية، مع قوات اتحاد المحاكم الإسلامية على جبهة طولها أكثر من ٤٠٠ كيلومتر، تمتد من وادي جوبا السفلي في الجنوب إلى منطقة غالكايو في وسط الصومال. وفي غضون أيام، سقطت بلدات بانديرادلي (غالكايو)، وبيليتوين (هيران)، وبلو - بارد (وسط شبيلي)، وبورهاكا (باي)، ودينصور (باي) في أيدي تحالف الحكومة الاتحادية الانتقالية وإثيوبيا. كما سقطت مقديشو ومدينة كيسمايو المرفئية الرئيسية في أيدي تحالف الحكومة الاتحادية الانتقالية في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، على التوالي.

٦ - وانسحبت فلور قوات اتحاد المحاكم الإسلامية إلى القطاعات الجنوبية لراس كامبوني وأفمادو في منطقة جوبا السفلى، حيث قاتلت تحالف الحكومة الاتحادية الانتقالية وإثيوبيا. وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها وجهت ضربة جوية إلى مَنْ يُشتبه في أنهم إرهابيون مرتبطون بتنظيم القاعدة ويُعتقد أنهم كانوا يحاربون إلى جانب قوات اتحاد المحاكم الإسلامية بالقرب من أفمادو. وفي الوقت نفسه، أعلنت الحكومة الاتحادية الانتقالية إغلاق حدود الصومال لأسباب أمنية، ودعت المجتمع الدولي، لا سيما الدول المجاورة، إلى المساعدة على إنفاذ هذا الإغلاق. وأفادت التقارير بأن الشيخ شريف الشيخ أحمد، الرئيس السابق للجنة التنفيذية لاتحاد المحاكم الإسلامية، قد استسلم للسلطات الكينية في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وفي ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧، طار الشيخ شريف إلى اليمن.

٧ - وبعد سقوط اتحاد المحاكم الإسلامية، بدأ تدهور ما كان يبدو حالة نظام وأمن أوجدها اتحاد المحاكم الإسلامية في مقديشو. فقد عادت حواجز الطرق ونقاط التفتيش،

مصحوبة بقطع الطريق والعنف، وذلك على الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة الاتحادية الانتقالية لتحسين الأمن في العاصمة. وفي ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أعلن علي محمد جدّي رئيس الوزراء مهلة لمدة ثلاثة أيام تسلّم فيها الجماعات المسلحة في مقديشو أسلحتها. وحذّر تلك الجماعات من عدم الامتثال، لأن هذا سيدفع الحكومة الاتحادية الانتقالية إلى نزع السلاح بالقوة. وأعقبت ذلك، في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، مظاهرات في جنوب مقديشو ضد الخطة. وخفّت حدة التوترات بعد أن أعلنت الحكومة الاتحادية الانتقالية وقف برنامجها الخاص بنزع السلاح بالقوة. وفي اليوم نفسه، عين رئيس الوزراء لجنة مؤلفة من ثلاثين عضوا لوضع طرائق لاستعادة السلام والاستقرار في العاصمة، ولكن الحوادث العنيفة التي استهدفت القوات الإثيوبية وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية دفعت الحكومة الاتحادية الانتقالية، بعد الحصول على موافقة البرلمان، إلى فرض قوانين الطوارئ، مما يسمح للرئيس عبد الله يوسف أحمد بأن يحكم البلد بمراسيم رئاسية لمدة ثلاثة أشهر.

٨ - وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، هاجم مسلحون مجهولون بالقنابل والمتفجرات "فيلا صوماليا"، وهي المقر الرسمي لرئيس الجمهورية في مقديشو. وبعد ذلك بثلاثة أيام، حُلّف هجوم على القوات الإثيوبية في مقديشو ما لا يقل عن أربعة قتلى وعدة جرحى. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أدى هجوم بالهاونات على مطار مقديشو الدولي إلى مقتل شخص واحد وإصابة ثلاثة آخرين. وقد وقع الهجوم بُعيد هبوط طائرة تابعة للأمم المتحدة، لكن لم تحدث إصابات بين أفراد الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، وقعت عدة حوادث عنيفة، من بينها هجمات بالهاونات، استهدفت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية في مقديشو، لا سيما قوة الشرطة الوليدة التي نُشر أفرادها في المدينة لاستعادة القانون والنظام. ولم يُعلن أحد مسؤوليته عن هذه الحوادث. وفي غضون شباط/فبراير ٢٠٠٧، ازدادت حالة انعدام الأمن في الصومال ازديادا مثيرا، إذ وقعت كل يوم تقريبا هجمات بالمدافع والقنابل والهاونات، ومعظمها هجمات على العاصمة. كما ظلت الحالة الأمنية متقلبة في الجنوب الغربي في منطقة الجنوب الغربي ومنطقتي جوبا السفلى ووسط جوبا، فضلا عن جهة كيسمايو. وقد بدأت الحكومة الإثيوبية في سحب قواتها على ثلاث مراحل. كما بدأت في تدريب العناصر التي كانت مسلحة سابقا لكي تُدمج في القوات المسلحة الصومالية.

٩ - كما أدى سقوط اتحاد المحاكم الإسلامية إلى بروز بعض أشكال التنافس فيما بين العشائر ودخل صفوفها، وهذه كانت أمورا مقلقة أثناء الصراع. فقد أفادت التقارير بحدوث أعمال قتل خطيرة مرتبطة بالعشائر في بارديرا (منطقة جدّو)، وتايغلو (منطقة

باكُول) وأماكن أخرى. ولا يزال من المتعين على الحكومة الاتحادية الانتقالية أن تفرض سلطتها بشكل فعال أو أن تفرض القانون والنظام في مقديشو والمراكز السكانية الرئيسية الأخرى. كما أن من المتعين الانتظار لمعرفة النوايا الحقيقية لأمرء الحرب السابقين لمعرفة مدى نفوذهم في المستقبل.

١٠ - وأدى النفور الجماهيري من استمرار وجود القوات الإثيوبية في الصومال إلى حالة قابلة للاشتعال، فرضت قيوداً شديدة على إيصال المعونات الإنسانية وإنجاز عمليات الطوارئ في وسط البلد وجنوبه. وعلى الرغم من ادعاء الحكومة الاتحادية الانتقالية تحقيق انتصارات مشهودة على فلول اتحاد المحاكم الإسلامية لا يزال القتال دائرة، لا سيما في جهتي راس كامبوني وباد - مادو. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أفادت التقارير بأن طائرة عمودية أمريكية مزودة بالمدافع قد شنت ضربة جوية ثانية على عناصر يشتبه في أنها تابعة لتنظيم القاعدة وتعمل في جنوب الصومال.

١١ - وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، عقد الرئيس عبد الله يوسف أحمد اجتماعين منفصلين في "فيلا صوماليا" مع الرئيسين الصوماليين السابقين على مهدي محمد وعبدي قاسم صلاّد حسن. وكان هدفه من ذلك بناء الثقة مع بني جلدتهم المنتمين إلى عشيرة الحوية. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، التقى الرئيس يوسف ورئيس الوزراء جدّي في "فيلا صوماليا" مع عديد من أمرء الحرب السابقين، ومن بينهم محمد قنيار أفّرح وموسي سُدّي يالا هو وعمر محمد "فينيش" وعبدي نور سياد وعبدي حسن عوالي قبيديد. وفي نهاية الاجتماع، وافق أمرء الحرب السابقون، حسبما أفادت التقارير، على نزع أسلحة ميليشياهم وإدماجها في الجيش الوطني وأجهزة الشرطة. إلا أن أفراد الميليشيا التابعين لمحمد قنيار أفّرح اشتبكوا أثناء ذلك الاجتماع مع الحراس التابعين للحكومة الاتحادية الانتقالية الواقفين خارج "فيلا صوماليا"، ونتيجة لذلك الاشتباك تُوفي ستة من أفراد الميليشيا.

١٢ - وعلى سبيل رد الفعل للتطورات التي حدثت مؤخراً في جنوب ووسط الصومال، أصدرت الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة في "صوماليلاند" بياناً صحفياً في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أكدت فيه مجدداً استقلال "صوماليلاند" عن الحكومة الاتحادية الانتقالية. وقالت تلك الأحزاب إن شعب صوماليلاند سيعارض أية مطالبات تمس سيادته.

١٣ - وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، عيّن الرئيس يوسف إدارة جديدة لمقاطعة بنادير، التي تشمل مقديشو. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، عقد البرلمان الاتحادية

الانتقالي جلسة استثنائية في بيدوة، برئاسة عثمان إلمى بوكور النائب الثاني لرئيس البرلمان، للنظر في مشروع قانون بعزل شريف حسن شيخ عدن. وكان رئيس البرلمان قد اتهم بأمور شملت التخلي عن مسؤولياته ودعم جماعات المعارضة المسلحة العازمة على زعزعة استقرار الحكومة الاتحادية الانتقالية. وكانت نتيجة التصويت على العزل ١٨٣ صوتاً مؤيداً مقابل تسعة أصوات معارضة. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، انتخب البرلمان عدن محمد نور مادوبي، وزير العدل السابق، رئيساً جديداً له. وأقسم رئيس البرلمان المنتخب حديثاً اليمين الدستورية في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧. وقد وعد في كلمته أمام البرلمان بالاشتراك في عملية المصالحة، ودعا مجموعة البرلمانيين المتحالفة مع سلفه إلى العودة إلى الصومال. وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أعاد رئيس الوزراء جدي تشكيل وزارته بموافقة رئيس الجمهورية. وتمشيا مع صيغة تقاسم السلطة المتفق عليها، منح سبعة مناصب وزارية لكل عشيرة من العشائر الكبرى الأربع وعين ثلاثة وزراء من العشيرة الخامسة.

ثالثاً - أنشطة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

١٤ - مع وصول محادثات الخرطوم إلى طريق مسدود في الربع الأخير من عام ٢٠٠٦ واتساع الهوة الفاصلة بين رئيس البرلمان والحكومة الاتحادية الانتقالية، انطلق فرانسوا لونسيني فول، ممثلي الخاص، في رحلة دبلوماسية مكوكية بهدف تعزيز السلام والاستقرار في الصومال. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، زار بيدوة ومقديشو، على التوالي، سعياً لإحياء الحوار. وناشد زعماء الحكومة الاتحادية الانتقالية الحفاظ على وحدة المؤسسات الاتحادية الانتقالية وتسوية خلافاتهم مع رئيس البرلمان؛ وحث اتحاد المحاكم الإسلامية على وقف توسعه العسكري؛ وشجع كلا الطرفين على العودة إلى محادثات الخرطوم دون شروط مسبقة. كما قام بجولة إقليمية لتعزيز السلام والاستقرار في الصومال وفي المنطقة. وشملت الجولة جيبوتي، ومصر، وإريتريا، وإثيوبيا، وكينيا، والسودان، وأوغندا، واليمن. وخلال بعثته، أجرى مناقشات أيضاً مع قيادة الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، وجامعة الدول العربية.

١٥ - كما عمل فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال بنشاط في المنطقة. فقد اجتمع في نيروبي في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وحث بقوة قيادة الحكومة الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية على حضور الجولة الثالثة من المحادثات في الخرطوم. وأعرب فريق الاتصال عن قلقه بشأن تزايد الاحتشاد والتأهب للحرب في الصومال وأقرّ بالحاجة إلى تقييد الطرفين بالتزامهما السابقة. كما أوصى فريق الاتصال بأن تشترك في رئاسة عملية الخرطوم

كل من جامعة الدول العربية وكنيا، بصفتها رئيسة إيجاد. والهدف من ذلك تنسيق المبادرات الإقليمية وتقديم نهج مشترك للسلام والأمن في الصومال.

١٦ - وفي أعقاب تأجيل محادثات الخرطوم، واصلت جامعة الدول العربية وكنيا جهودهما الرامية إلى إحياء الحوار. وزار وفد كيني مقديشو في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بأمل تخفيف حدة شكوك اتحاد المحاكم الإسلامية باقتراح مشاركة إيجاد في ترأس المحادثات. وتلت ذلك في ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ مناقشات في جيبوتي بين وفود من اتحاد المحاكم الإسلامية والأمانة العامة لإيجاد وكنيا.

١٧ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، اجتمع فريق الاتصال في نيروبي وأكد على استعدادده لتقديم دعم فوري لتحقيق الاستقرار في الصومال استناداً إلى قرار مجلس الأمن ١٧٢٥ (٢٠٠٦)، وعمل المؤسسات الاتحادية الانتقالية بفعالية، وتقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال الإنعاش. كما شدد فريق الاتصال على الحاجة إلى القيام، دون تأخير، بإطلاق عملية شاملة تستهدف الحوار السياسي والمصالحة وتضم ممثلي العشائر، والزعماء الدينيين، وقادة الأعمال، والجماعات النسائية، وممثلين آخرين من المجتمع المدني يرفضون العنف والتطرف.

١٨ - وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، زار لويس ميشيل مفوض الاتحاد الأوروبي للمعونة الإنسانية والإنمائية، بايداوة ومقديشو، وحث كلا الطرفين على تفادي الصراع واستئناف الحوار في أقرب فرصة. وفي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، التقى عدد من ممثلي فريق الاتصال مع ممثلين للمجتمع المدني جاءوا بالطائرة من مقديشو إلى نيروبي لتبادل الآراء بشأن المضي قدماً.

١٩ - وبعد اندحار اتحاد المحاكم الإسلامية، سافر ممثلي الخاص إلى مقديشو في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ والتقى بالرئيس يوسف في "فيلا صوماليا". وأثنى على الرئيس، تقديرًا لجهوده الرامية إلى تعزيز المصالحة في مقديشو، بما في ذلك مد يد المصالحة إلى زعماء العشائر والرئيسين السابقين عبدي قاسم وعلي مهدي؛ كما أثنى على الاتفاق الذي توصل إليه مع أمراء الحرب السابقين لنزع سلاح ميلشياهم. وشجع ممثلي الخاص الرئيس على مواصلة جهوده لتحسين الأمن والمضي في المصالحة والحفاظ على وحدة المؤسسات الاتحادية الانتقالية. كما اجتمع، خلال زيارته إلى مقديشو، بممثلين للمجتمع المدني.

٢٠ - وكانت الحالة في الصومال إحدى المسائل الرئيسية المدرجة على جدول أعمال الدورة العادية الثامنة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعقود في أديس أبابا يومي ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، الذي حضرته بنفسه. وأتيحت لي الفرصة في

هذا الاجتماع لمناقشة الحالة في الصومال مع مختلف القادة الإقليميين، بمن فيهم رؤساء كل من جيبوتي، وكينيا، والصومال، ورئيس وزراء إثيوبيا ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وقد شجعت جميع الشركاء على التأكيد للحكومة الصومالية على أهمية المشاركة في عملية سياسية شاملة تستهدف تهيئة ظروف مواتية لنشر بعثة لدعم السلام وتعزيز المصالحة في الصومال. وعلى هامش الاجتماع، أعلن الرئيس يوسف في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ عن عزمه على الدعوة إلى مؤتمر مصالحة وطني يضم الجميع فيما عدا المتطرفين الإسلاميين.

٢١ - وخلال الفترة من ٣ إلى ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧، عقدت لجنة المصالحة الوطنية المستقلة للمؤسسات الاتحادية الانتقالية حلقة عمل في مقديشو ضمت عددا من أصحاب المصلحة، وذلك بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومشاركة مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال. وتمثلت أهداف حلقة العمل، التي حضرها ٢٥٠ مشتركا، في تحديد سبل لتحسين الحالة الأمنية في مقديشو والتوصل إلى توافق آراء حول عملية طوعية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج.

٢٢ - وعقد فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال اجتماعا آخر في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧ في دار السلام، أكد خلاله الأعضاء الحاجة لقيام الحكومة الاتحادية الانتقالية بإنشاء مؤسسات عريضة القاعدة تمثل جميع الأطراف وعملية سياسية شاملة، على النحو المرتأى في الميثاق الاتحادي الانتقالي.

رابعاً - نشر بعثة لدعم السلام

٢٣ - منذ اعتماد القرار ١٧٢٥ (٢٠٠٦)، بُذِلَ جهود للتعجيل بنشر بعثة دعم سلام في الصومال. وقد اجتمع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ لمناقشة تنفيذ القرار، ثم نقح خطة النشر الأصلية التي وضعها لبعثة دعم السلام التي كانت تعرف سابقا باسم "بعثة حفظ السلام التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) في الصومال". وعندما تبين أن إيغاد لن تتمكن من نشر بعثتها لحفظ السلام في الصومال تقرر نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بقوة قوامها تسع كتائب مشاة و ٢٧٠ ضابط شرطة وعنصر مدني. ووافق مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لمدة ستة أشهر للمساهمة في مرحلة تحقيق الاستقرار الأولية في الصومال، وطلب من الأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يقدموا كل الدعم اللازم للإسراع بنشر البعثة، بما في ذلك استعراض القرار ١٧٢٥ (٢٠٠٦) في ضوء التطورات الأخيرة في الصومال وتوفير الدعم المالي. كما حث مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد

الأفريقي مجلس الأمن على النظر في منح إذن بعملية للأمم المتحدة في الصومال تتسلم المهام من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال عند انتهاء ولايتها المحددة زمنيا بستة أشهر.

٢٤ - وأرسلت كينيا، باسم إيغاد، وفودا إلى عدة بلدان أفريقية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ لتشجيعها على الاشتراك في بعثة دعم السلام. وسافر الرئيس يوسف إلى رواندا للغرض نفسه. وأرسل الاتحاد الأفريقي بعثة إلى مقديشو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ لمناقشة مسألة نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مع الحكومة الاتحادية الانتقالية. ووافقت أوغندا على تقديم كتيبتين للعملية، بينما تنظر بوروندي وغانا ونيجيريا في المساهمة بقوات للبعثة. كما تنظر دول أخرى أعضاء في الاتحاد الأفريقي في توفير الدعم اللوجستي والدعم بالنقل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما في ذلك الجزائر التي عرضت تقديم دعم للنقل الجوي. وفي ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧، عقدت مفوضية الاتحاد الأفريقي اجتماعا مع أوغندا ودول أخرى يحتمل أن تساهم بقوات، ومع شركاء الاتحاد الأفريقي، لمناقشة الجوانب اللوجستية والمالية المتعلقة بنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإنشاء آلية تنسيق لكفالة دعم كاف لنشرها.

٢٥ - وأعلنت الولايات المتحدة أنها ستقدم، لمساعدة بعثة دعم السلام، مبلغا قدره ١٤ مليون دولار أمريكي ودعما للنقل الجوي الاستراتيجي. واجتمع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وأعربوا عن استعدادهم للنظر في تقديم دعم في حدود ١٥ مليون يورو من مرفق السلام الأفريقي متى تحققت الاشتراطات الضرورية، بما في ذلك الإذن من قبل الأمم المتحدة. ويأتي عرض الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم المالي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في إطار جهد عالمي متضافر لتشجيع حوار سياسي شامل ومصالحة حقيقية في الصومال.

٢٦ - وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، عقد اجتماع استثنائي للدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على هامش اجتماع قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وضم الاجتماع جميع أعضاء إيغاد، ماعدا إريتريا. ورحب الاجتماع بقرار الاتحاد الأفريقي القاضي بنشر بعثة دعم سلام في الصومال، كما حث مجلس الأمن على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى بعثة دعم سلام تابعة للأمم المتحدة، وفق قرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

٢٧ - وردا على طلب موجه من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة لكي ترسل خبراء للمساعدة في تقديم الدعم لوضع خطة عمليات مفصلة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أرسلت إلى أديس أبابا في أوائل شباط/فبراير فريقا صغيرا من الخبراء الفنيين

التابعين لإدارة عمليات حفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال لإجراء تقييم مشترك لدعم التخطيط واحتياجات الاتحاد الأفريقي الأخرى اللازمة لإنشاء بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإدارتها. واستنادا إلى تلك المشاورات، خلص البحث إلى أن الاتحاد الأفريقي يحتاج إلى تحسين شديد في قدرات مقره بأديس أبابا بإضافة عدد من أخصائيي التخطيط في مختلف المجالات. ويبحث الاتحاد الأفريقي حاليا عن طريقة تمكّن شركاءه، بما فيهم الأمم المتحدة، من تقديم الدعم في هذا الصدد، بما في ذلك سبل التعرف على مصدر جلب الموظفين وتوليد التمويل.

خامسا - الحالة الإنسانية

٢٨ - تدهورت الحالة الإنسانية في جنوب وسط الصومال على مدى الأشهر الثلاثة الماضية بسبب تضافر آثار حالة الطوارئ المتعلقة بالفيضانات واشتداد الصراع. فقد أحدثت الأمطار الغزيرة التي هطلت في الصومال والهضاب الإثيوبية خلال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ فيضانات واسعة النطاق في أجزاء من جنوب الصومال، مما سبب تشريد زهاء ٤٥٤ ٠٠٠ شخص في منطقتي جوبا وشبيلي النهريتين. وأثناء فترة الفيضانات، كان هناك بالفعل ١,٨ مليون شخص بحاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية والحماية. ومن هؤلاء ١,١ مليون شخص كانوا في المناطق الجنوبية التي حدثت فيها الفيضانات.

٢٩ - ونظمت عملية لمواجهة الفيضانات شاركت فيها عدة وكالات بهدف تقديم المساعدة للمجتمعات المحلية المتضررة. غير أن كثيرا من ضحايا الفيضانات كانوا يعيشون أيضا في مناطق ليس فيها، بسبب انتشار انعدام الأمن، إلا الحد الأدنى من الوجود التشغيلي لمجتمع الأنشطة الإنسانية. وللتغلب على هذه المصاعب، أوفد برنامج الأغذية العالمي فريقا تابعا للأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق وحرك طائرتين مروحتين لتقديم الدعم التنسيقي واللوجستي لوكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية شريكة فيما تبذله من جهود في هذا المجال.

٣٠ - وباندلاع الصراع في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، توقفت أنشطة مواجهة الفيضانات تقريبا إحدى اضطرت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية إلى نقل موظفيها إلى نيروبي وغُلقت العمليات الجوية عقب إعلان الحكومة الاتحادية الانتقالية إغلاق حدود الصومال لأسباب أمنية. وزاد تعقيد إمكانية الوصول إلى جنوب وسط الصومال بالطرق البرية عقب صدور قرار من حكومة كينيا، في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، يقضي بإغلاق حدودها لدواع أمنية. وتمثل موافقة حكومة كينيا في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧ على دخول المساعدة الإنسانية إلى الصومال بالطرق البرية تطورا محمودا سيمكّن الجهات العاملة

في المجال الإنساني من تقديم المساعدة للفئات الضعيفة، بما في ذلك نحو ٥.٠٠٠ من الصوماليين المشردين داخليا الذين انتشروا على طول الحدود مع كينيا منذ شهر ونيف بانتظار العبور.

٣١ - ويقدر عدد الأشخاص الذين شردوا من جراء القتال الدائر في جنوب وسط الصومال في الآونة الأخيرة بنحو ٧٠.٠٠٠ شخص. واستؤنف إيصال المساعدات الإنسانية إلى واييجيد وبايدوة وغالكايو، غير أنه ظل محدودا في مناطق أخرى، منها جوهر وميركا ومقديشو. وعلاوة على ذلك، لا يزال متعذرا وصول الرحلات الجوية التي تسيرها الأمم المتحدة إلى كسمايو، حيث يشكل احتمال تفشي حمى الوادي المتصدع مصدر قلق بالغ، وذلك لعدم الحصول على ضمانات أمنية من الحكومة الاتحادية الانتقالية. غير أن أحوال الطرق قد تحسنت واستؤنف حركة القوافل التي يسيرها متعاقدون خاصون، مما يمكن من الحفاظ على الحد الأدنى من المساعدات.

٣٢ - والنسبة الممولة حاليا من النداء الموحد من أجل الصومال لعام ٢٠٠٧ لا تتجاوز اثنين في المائة من الاحتياجات. وهذا النداء يستهدف توفير ٢٣٧ مليون دولار لتنفيذ ١٢٨ مشروعا عن طريق ١٤ وكالة من وكالات الأمم المتحدة، و ١٦ منظمة غير حكومية دولية وتسع منظمات غير حكومية محلية. ويشمل النداء ثمانية قطاعات رئيسية (هي: توفير إمكانية الوصول، والأمن الغذائي وموارد الرزق، والحماية، والمأوى، والصحة، والتغذية، والمياه والصرف الصحي، والتعليم)، وثلاثة قطاعات شاملة (هي: الإنعاش المبكر، والبعد الجنساني وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والخدمات اللوجستية وخدمات الدعم). وسيجري تنقيح النداء في ضوء تقييم الأمن الغذائي اللاحق لموسم الأمطار، الذي يشير إلى حدوث تحسن في حالة الأمن الغذائي بوجه عام في جنوب وسط الصومال عقب هطول أمطار غزيرة مع وجود استثناء هام يتمثل في المناطق النهرية في غيدو ووادي جوبا حيث اجتاحت الفيضانات الأراضي الزراعية وأعاق انعدام الأمن بوجه عام عملية الزرع.

سادسا - حقوق الإنسان والحماية

٣٣ - تفاقمت الحالة العامة المتعلقة بحقوق الإنسان في الصومال من جراء استمرار انعدام الأمن. ومن المسائل التي تبعث على القلق بوجه خاص تشريد السكان والقيود المفروضة على وسائل الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان، وانتهاكات حقوق الإنسان المكفولة للمرأة والطفل، فضلا عن الانتهاكات الماسة بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣٤ - ويعتقد أن معظم المشردين بفعل القتال في الآونة الأخيرة مناصرون لاتحاد المحاكم الإسلامية شُردوا عقب تلقيهم تهديدات خطيرة من القوات الإثيوبية وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية. وبسبب قرار كينيا إغلاق حدودها مع الصومال تقطعت السبل بهؤلاء الأشخاص فعليا قرب بلدة دوبلي الحدودية، دون أن يلقوا مساعدة أو حماية. كما رحلت السلطات الكينية إلى الصومال ٤٢٠ صوماليا وكانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد سجلتهم في الجانب الكيني من الحدود. وقبول إجراء الحكومة الكينية هذا بالنقد من جانب تلك المفوضية والمجتمع الدولي، باعتباره انتهاكا واضحا للقانون الدولي. واعتقلت السلطات الكينية أيضا نحو ٣٤ شخصا يشتبه في كونهم مقاتلين تابعين لاتحاد المحاكم الإسلامية ثم سلمتهم إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية خلال النصف الثاني من شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وهؤلاء الأشخاص لم يكشف عن هوياتهم؛ وتعتبر ظروف ترحيلهم مخالفة للإطار الإنساني الدولي، الذي يفترض وجود آلية حماية محددة. ومصير هؤلاء الأشخاص غير معروف.

٣٥ - ومن الشواغل الخاصة المتعلقة بالحماية الناشئة عن الصراع الذي جرى مؤخرا إقدام القوات الإثيوبية وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية على مضايقة واحتجاز مقدمي المعونة. إذ وقعت أعمال انتقامية ضد أشخاص اعتبروا متعاطفين مع اتحاد المحاكم الإسلامية وضد فئات معينة، منها فئة أبناء شعب أورومو. وتشير تقارير واردة من منظمات حقوق الإنسان الصومالية إلى شيوع جو من الخوف في مقديشو حيث تشارك القوات الإثيوبية وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية في عمليات تفتيش منتظمة من منزل إلى منزل.

٣٦ - ويشكل فرض القيود على حرية التعبير مصدر قلق بالغ في جميع أنحاء الصومال. فقد أغلقت عدة محطات إذاعية وجرى اعتقال عدة صحفيين خلال الفترة المستعرضة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أغلقت السلطات التابعة لاتحاد المحاكم الإسلامية محطة إذاعة شرق أفريقيا الكائنة في مقديشو، بادعاء أن لها صلات بالبشير راغي شيرار، وهو أمير حرب سابق، وأنها تشن حملات تضليل إعلامي. واعتقلت الحكومة الاتحادية الانتقالية ثلاثة صحفيين غطوا أحداث القتال بين الحكومة الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية، وذلك أثناء عودتهم من بورهاكوبا إلى بايدوة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، اعتقل الأمين العام للاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين واحتجزه اتحاد المحاكم الإسلامية لمدة يوم في مقديشو دون أن يقدم له أي سبب محدد. وعقب فرض قانون الطوارئ، أمرت الحكومة الاتحادية الانتقالية في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ بإغلاق ثلاث محطات إذاعية في مقديشو (إذاعة شبيلي، وإذاعة القرن الأفريقي، وإذاعة صوت القرآن)، إلى جانب مكتب قناة

الجزيرة. وقد اهتمت الحكومة الاتحادية الانتقالية هذه المحطات بالتحريض على العنف، غير أن الحظر رُفع في اليوم التالي عقب مناقشات جرت مع هذه الهيئات الإذاعية.

٣٧ - وفي "بونتلاندا"، استمر تهريب المواطنين الصوماليين والإثيوبيين من بوساسو إلى اليمن خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٦، حيث قام بهذه الرحلة البحرية المحفوفة بالخطر ما يناهز ١١ ٠١٥ شخصا، معظمهم من الصوماليين والإثيوبيين. وفي محاولة لتفادي حرس السواحل اليمنيين، يرغم المهربون الركاب عادة على مغادرة سفنهم وهي ما زالت بعيدة عن الشاطئ. وأفادت التقارير بأن نحو ٦٣٧ من الصوماليين والإثيوبيين قد غرقوا من جراء ذلك في عام ٢٠٠٦.

٣٨ - وعقب صدور مرسوم عن سلطات "بونتلاندا" في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أُلقي القبض على مئات من الصوماليين المشردين داخليا وأعيدوا إلى جنوب وسط الصومال. وعلاوة على ذلك، رحّلت السلطات ١ ٣٧٠ من المهاجرين الإثيوبيين إلى بلدهم إثيوبيا، دون تطبيق أحكام قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي. وأبلغ أن عمليات الترحيل هذه، التي تمت في ظروف سيئة على متن شاحنات، قد انطوت على أخطار تهدد الحياة. وبينما يعترف المجتمع الدولي بحق سلطات "بونتلاندا" في ترحيل الأجانب المقيمين بصورة غير قانونية في "بونتلاندا"، فإنه يحث هذه السلطات على عدم ترحيل الإثيوبيين المحتمل احتياجهم إلى الحماية الدولية الذين يمكن أن تتعرض أرواحهم وسلامتهم للخطر عندما يعودون إلى إثيوبيا. ونتيجة لهذه الشواغل أنشأ المجتمع الدولي مركزا للفرز الأولي بموافقة سلطات "بونتلاندا".

سابعاً - الأنشطة التنفيذية الرامية إلى تعزيز السلام

ألف - إطار التعمير والتنمية للصومال، والتخطيط للمرحلة الانتقالية

٣٩ - حدد فريق الأمم المتحدة القطري أولويات لمنظومة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للشعب الصومالي في الأشهر الستة المقبلة بجنوب وسط الصومال تماشياً مع أولويات إطار التعمير والتنمية للصومال. وهذه الأولويات تركز على دعم تحقيق الاستقرار في جنوب وسط الصومال بتعزيز المؤسسات الاتحادية الانتقالية. ولا سبيل إلى بلوغ هذا الهدف إلا بإقامة حوار مفتوح أمام الجميع من أجل تحقيق المصالحة، وتقديم الخدمات العاجلة للسكان سعياً إلى تحقيق تحسن ملحوظ في حياة الصوماليين. وعناصر هذه الخطة تشمل ما يلي: (أ) بناء القدرات المؤسسية مع التركيز على عدد من المؤسسات الرئيسية وعلى الإدارات المحلية؛ (ب) دعم إقرار سيادة القانون والأمن، ولا سيما بحفظ الأمن ونزع السلاح

والتسريح وإعادة الاندماج؛ (ج) تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية العاجلة بواسطة الحكومة الاتحادية الانتقالية والحكومات المحلية على النحو المتوخى في الميثاق الاتحادي الانتقالي وفي إطار التعمير والتنمية، ولا سيما عن طريق "حملة للعودة إلى المدرسة" وتقديم الخدمات الصحية الأساسية؛ (د) تقديم المساعدة العاجلة للمشردين داخليا للضعفاء، بما في ذلك مساعدة السلطات في تنفيذ برامج التوطين الصغيرة النطاق؛ (هـ) إيجاد فرص العمل واستعادة أسباب الرزق تحقيقا للسلام. وهذه الخطة تركز على الأنشطة والأولويات المحددة في عملية النداءات الموحدة من أجل الصومال لعام ٢٠٠٧، كما أنها تكمل هذه الأنشطة والخدمات.

٤٠ - وقد بدأ تقييم الاحتياجات المشترك في منتصف عام ٢٠٠٥ لتوفير تقييم للاحتياجات المتعلقة بالتأهيل وبالإنعاش في المرحلة الانتقالية وإعداد خطة خمسية لإعادة تعمير الصومال وتنميته. وشارك في تنسيق هذه العملية التشاورية والتشاركية كل من الأمم المتحدة والبنك الدولي، في شراكة مع السلطات الصومالية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، ولا سيما المجتمع المدني والجهات المانحة. واستنادا إلى نتائج تقييم الاحتياجات المشترك، أعد إطار إعادة تعمير الصومال وتنميته ودخل في المراحل الختامية للتشاور ووضع الصيغة النهائية. وهو يُحدد الأولويات الوطنية، المشفوعة بمصفوفة قائمة على نتائج مقدرة التكلفة، للسنوات الخمس المقبلة على الصعيد الوطني، وكذلك في الخطط الخاصة بكل منطقة من المناطق الثلاث. والهدف الشامل للإطار هو تعزيز السلام والحد من الفقر. وسيستخدم هذا الإطار بصدد جميع الأنشطة الإنمائية في الصومال في السنوات المقبلة.

٤١ - وخلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٦، اتخذ فريق الأمم المتحدة القطري بقيادة المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للصومال، موقفا حازما لتعزيز التكامل بين الوكالات والمواءمة بين البرامج القطرية الخاصة بكل منها ابتداء من عام ٢٠٠٨. وقد بدأ فريق الأمم المتحدة القطري العمل من أجل وضع خطة للأمم المتحدة للمرحلة الانتقالية ستشمل الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ من أجل مواءمة الدعم الذي يقدمه مع الأولويات الوطنية المحددة في إطار إعادة التعمير والتنمية ومن أجل كفاءة اتباع فريق الأمم المتحدة القطري نهجا متسقاً ومركزاً في دعمه للفترة الانتقالية.

باء - الحكم الرشيد

٤٢ - أنشأ رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية فرقة عمل برئاسة نائب وزير الداخلية لتنسيق عملية المصالحة على مستوى المقاطعات، تمهيدا لاختيار أعضاء مجالس المقاطعات على أساس تشاركي. وكانت العملية التي حظيت بدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب

الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فعالة في التوصل إلى إدارات مقبولة محليا. وهذه العملية، التي يقودها أعضاء في البرلمان من العشائر المعنية ويتولى تسييرها المجتمع المدني، تقيّم الصلات بين مؤسسات الحكم المحلي والسلطات الاتحادية وترمي إلى التصدي للصراعات المحلية الكامنة التي ظلت تذكر ظاهرة أمراء الحرب على مدى الخمس عشرة سنة الماضية. وقد اختتمت العملية في منطقتي باي وباكول، باستثناء مقاطعتين. ويتوقع أن تغطي فرقة العمل جميع المناطق في جنوب وسط الصومال في غضون تسعة أشهر، مع إيلاء الأولوية لمقديشو والمقاطعات الحدودية. وتقود فرقة العمل عملية تشاركية لوضع ميثاق بلدي لإدارة مقديشو، تليها عملية تشاركية لاختيار السلطات المناسبة.

٤٣ - ويبحث اشتراك المرأة في الحكم على الأمل في التحول من الصراعات ذات الأساس العشائري إلى الحكم المحلي الهادف إلى تقديم الخدمات. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أصدر رئيس الوزراء مرسوما يقضي بتخصيص حصة قدرها ٣٠ في المائة للنساء في جميع المؤسسات الحكومية، بما فيها الخدمة المدنية ومجالس المقاطعات والأقاليم. وفي اليوم نفسه، أصدر "رئيس بونتلاندا" مرسوما مماثلا يقضي بتخصيص حصة قدرها ٢٠ في المائة للنساء في جميع مؤسسات الحكم في "بونتلاندا". وبدأت إدارة "بونتلاندا" فوراً تعيين عضوات في مجالس المقاطعات القائمة. وبدعم من برنامج المتحدة الإنمائي، أعدت إدارة "بونتلاندا" خطتها الخمسية وجعلتها متسقة مع نتائج تقييم الاحتياجات المشترك.

٤٤ - ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاضطلاع بدور رئيسي في تسهيل أعمال دورة البرلمان الاتحادي الانتقالي التي بدأت في بايدوة في أوائل عام ٢٠٠٦. وخلال الدورة البرلمانية الجارية، اعتمدت عدة مشاريع قوانين تتعلق بما يلي: ميزانية الحكومة، وإنشاء لجنة للخدمة المدنية، وخطط لإنشاء إدارات على مستوى المقاطعات والمناطق، وتكوين لجنة للمصالحة الوطنية.

٤٥ - ومؤخراً قام مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال مؤخراً، في إطار صندوقه الاستثماري لبناء السلام، بتنفيذ مشروع من أجل تحقيق السلام والمصالحة في منطقتي سول وساناغ. والهدف الرئيسي لهذا المشروع هو دعم المصالحة وبناء السلام على صعيد المجتمع المحلي تشجيعاً لتهيئة بيئة مواتية للتعايش بين العشائر في سلام ووثام.

جيم - الجهاز القضائي وسيادة القانون

٤٦ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، عقدت في بايدوة حلقة دراسية لدعم إحياء الجهاز القضائي. ولذلك، يتولى رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية تعيين قضاة المحكمة العليا وأعضاء

مجلس السلك القضائي. وأعاد مجلس السلك القضائي أيضا إنشاء المحاكم الإقليمية في منطقتي باي وباكول.

٤٧ - وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قامت الحكومة الاتحادية الانتقالية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بتدريب ٦٠٠ شخص من خريجي مركز تدريب الشرطة في لاباتينجيرو. وقد نشر أفراد الشرطة في بايدوة ومقديشو لتعزيز سيادة القانون والأمن وضمان أمن المؤسسات الحكومية. ويندرج نشر أفراد الشرطة في إطار مبادرة أكبر لإعادة إنشاء قوة الشرطة الصومالية. وحاليا يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة الاتحادية الانتقالية معا لتعزيز إنفاذ القانون في مقديشو.

دال - الإنعاش النابع من المجتمع المحلي

٤٨ - في إطار شراكة مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، تضطلع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بدور رائد في تنفيذ مبادرة إنعاش نابعة من المجتمع المحلي وتهدف إلى تعزيز القدرات المحلية لكفالة احترام حقوق المرأة والطفل وحمايتها من خلال حوار تشاركي بشأن الحقوق. وبانتهاء عام ٢٠٠٦، تعاونت ١٥ لجنة للتنمية المجتمعية مع سبعة مجالس مقاطعات بهدف تحسين رأس المال الاجتماعي والتوسع في تقديم الخدمات الاجتماعية. وبينت هذه المبادرة أهمية الحكم الرشيد والمصالحة على صعيد المقاطعات. وتشارك في تشجيع جهود الإنعاش التي يقودها المجتمع المحلي عدة وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، من بينها منظمة العمل الدولية التي تدير برامج لإيجاد فرص العمل بشكل سريع عن طريق تقديم خدمات عامة من قبيل جميع القمامة.

هاء - المشردون داخليا

٤٩ - بلغ عدد المشردين داخليا في الصومال نحو مليون شخص. وكما حدث في حالات صراع أخرى، أخذ معظمهم ينتقل إلى الأحياء الحضرية الفقيرة حيث لا يجد غالبية السكان المأوى المناسب ولا الخدمات الأساسية. وقد زاد عدد سكان الأحياء الفقيرة في الصومال بنسبة ٥٠٠ في المائة منذ عام ١٩٩٥. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعداد لنحو ٧ ٠٠٠ مستوطنة بالتعاون مع شركاء ونظراء محليين، مما سمح بجمع بيانات حيوية اجتماعية - اقتصادية. وسينشر في نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٧ تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية في الصومال يتضمن هذه النتائج. وتولى موئل الأمم المتحدة مسؤولية تنفيذ برنامج التنمية الحضرية للصومال في "صوماليلاند" و"بونتلاند". وهو ينسق أيضا تنفيذ عدد من المبادرات المشتركة بين الوكالات لصالح المشردين داخليا على صعيد

البلد. وهذه الأنشطة تجمع بين مشاركة المجتمع المحلي وبناء قدرات البلديات واستثمار رؤوس الأموال في توفير المأوى والهياكل الأساسية. وأولويات الأمم المتحدة فيما يتعلق بمقديشو خلال الأشهر الستة المقبلة تشمل التخطيط المتكامل لإعادة التوطين في الأجل المتوسط للمشردين داخليا الذين يعيشون حاليا في المباني العامة، ولتقديم المساعدة العاجلة لهم.

واو - الصحة

٥٠ - في إطار الاستجابة للفيضانات والصراع في المنطقة الجنوبية الوسطى من الصومال، وزع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا ما يزيد عن ٧٠٠ ١٦١ شبكة معالجة مبيدات الحشرات بحلول منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، فبلغ بذلك الغالبية العظمى من الهدف ذي الأولوية الأصلي المتمثل في حماية ٢٤٢ ١٠١ طفلاً دون الخامسة والأمهات الحوامل. وقد ساعدت مبادرتا الصندوق العالمي الجاريتان، لتقديم العلاج المركب القائم على مادة الأرتيميسينين وتقديم مجموعات التشخيص السريع للملاريا، على مكافحة خطر انتشار هذا المرض على نطاق واسع.

٥١ - واستجاب صندوق الأمم المتحدة للسكان لاحتياجات النساء اللائي في سن الإنجاب والنساء الحوامل في المناطق المتضررة بالفيضانات خلال الأزمات الإنسانية في المنطقة الجنوبية الوسطى من الصومال لضمان إدماج الصحة الإنجابية في الاستجابة للطوارئ. وقدم الصندوق لوازم الصحة الإنجابية للأمومة المأمونة والرعاية السابقة للولادة، بما في ذلك مجموعات من معدات الطوارئ لتقديم رعاية التوليد في حالات الطوارئ بالمستوى المضمون في المستشفيات، ومجموعات أدوات للنظافة الشخصية للمرأة من خلال المراكز الصحية، بما في ذلك ثلاثة مستويات متنقلة لتلبية احتياجات الأشخاص المشردين داخليا.

٥٢ - وحسّن الصندوق خدمات الأمومة المأمونة والخدمات الشاملة فيما قبل الولادة للنساء في المنطقة الجنوبية الوسطى للصومال (مقاطعة هودور) بتقديم الدعم لمستوصفات رعاية الأم والطفل، التي تقدم خدمة المساعدة على الوضع، بما فيها الرعاية للتوليد في حالات الطوارئ، وتدريب القابلات وتدريب القابلات التقليديات، وتيسير إحالة حالات الوضع الوافدة من المناطق المحيطة بالمستوصفات إلى المستوصفات.

٥٣ - وتشير بيانات محدودة إلى معدل لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يصل إلى نحو واحد في المائة في الصومال. وهناك خطة رصد شاملة. وقد أدى خطر الفيروس والإيدز إلى حشد جبهة موحدة في "بوتلاندا" و "صوماليلاند" والمنطقة الجنوبية الوسطى من الصومال. وبدعم من المجتمع الدولي، تقوم الوزارات التنفيذية والمجتمع المدني، بما فيه

الزعماء الدينيون، ببناء شراكات في جميع المناطق لتجنب ظهور الوباء على نطاق واسع. ويتيح إنشاء لجان وأمانات عامة معنية بالإيدز في كل منطقة إمكانية تنسيق جهود الصوماليين جميعهم في هذا المجال. ولدى الصوماليين بالفعل إطار استراتيجي واحد متفق عليه لمكافحة العدوى. فهُمْ يعملون حالياً للتوصل إلى آلية واحدة متكاملة للوقاية والمعالجة والرعاية والدعم مسترشدين في ذلك بإطار واحد منسق للرصد والتقييم يعزز تقاسم الإدارة التقنية والتنسيق وعمليات تبادل المعلومات. وتشكل الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لبنة من لبنات جهود المصالحة المبذولة على المستوى التقني، الأعلى من مستوى السياسة.

٥٤ - وفي اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المعقود في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وافقت مقاطعات "بونتلاندا" و "صوماليلاند" والمنطقة الجنوبية الوسطى من الصومال، بقيادة وزير الصحة في الحكومة الاتحادية الانتقالية، على أهداف وطنية طموحة وواقعية بشأن الوقاية والمعالجة والرعاية والدعم المتعلقين بفيروس نقص المناعة البشرية لتحقيق هدف الوصول للجميع بحلول عام ٢٠١٠. كما استضافت الكيانات الصومالية الثلاثة اجتماعاً في هرغيسا المهدف منه اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن الشراكة الإقليمية لمعالجة الضعف أمام فيروس نقص المناعة البشرية وتنقله عبر الحدود في القرن الأفريقي. وناقش ممثلو اللجان المعنية بالإيدز في جيبوتي، وكينيا، وإثيوبيا، وإريتريا، والسودان و "صوماليلاند" و "بونتلاندا" والمنطقة الجنوبية الوسطى من الصومال سبل الاستجابة المشتركة لضعف السكان الرُحل والسكان المستضيفين الذين يتفاعلون معهم أمام ذلك الفيروس.

٥٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر اليونيسيف في دعم إنشاء لجان وطنية معنية بالإيدز وبناء القدرات لمناطق الصومال الثلاث. وهذه المؤسسات الحكومية المحلية المتعددة القطاعات تعمل حالياً في "صوماليلاند" و "بونتلاندا" والمنطقة الجنوبية الوسطى من الصومال. وعلى وجه التحديد، واصلت اللجنة المعنية بالإيدز في المنطقتين الجنوبية والوسطى جهودها لتطوير حملات التوعية خلال حالات الطوارئ. وإذ تدرك اللجنة إدراكاً تاماً خطراً زيادة الانتشار بين السكان الرُحل والسكان المعرضين للإجهاد، فإنها تواصل عملها في بيئة متقلبة وغير آمنة. ومما يدعو للدهشة أن النتائج المسجلة من مشاريع الصندوق العالمي خلال هذه الفترة أظهرت أنه رغم الفيضانات والصراع حدثت زيادة عامة في عدد الأشخاص الذين قدموا إلى مراكز التماس المشورة والفحوص بصورة طوعية وشاركوا في أنشطة التوعية.

٥٦ - ودعم صندوق الأمم المتحدة للسكان الأنشطة والأحداث التي تستهدف توعية الشبان في "بوتلاند" من خلال الاتصال ووسائل الإعلام الجماهيري بكيفية حماية أنفسهم من عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، والحمل. كما عزز الصندوق قدرة منظمات الشباب وفردى الشبان (فيما بين الأقران) على توعية الشبان بأمور الصحة الإنجابية، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي.

زاي - المياه والمرافق الصحية

٥٧ - رتب اليونيسيف بنجاح استجابة سريعة في جميع أنحاء المناطق المتضررة بالفيضانات في الصومال رغم محدودية إمكانية الوصول إلى عدة مواقع وانسحاب الموظفين الدوليين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ويسر تفاني الموظفين الوطنيين والتزامهم تنفيذ عملية إغاثة قوية في العديد من المواقع الأكثر تضرراً، وذلك باستعمال مخزونات من لوازم الإغاثة في حالات الطوارئ وضعت في أماكنها مسبقاً. وتم الوصول إلى أكثر من ٧٥ ٠٠٠ شخص ضعيف بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وأكثر من ٢٦٥ ٠٠٠ شخص بحلول منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وخلال الاستجابة الأولية في مناطق هيران المتضررة بشدة، استعمل أيضاً نقل المياه بالشاحنات لضمان حصول نحو ٣٢ ٠٠٠ شخص على مياه الشرب المأمونة. وبلغت الأنشطة المتصلة بالنظافة الشخصية ما يزيد عن ١١٥ ٠٠٠ شخص، مما أدى إلى زيادة المعرفة بفوائد اعتماد ممارسات النظافة الشخصية المأمونة.

حاء - المسائل الجنسانية

٥٨ - بدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي برنامجاً مشتركاً بهدف وضع إطار سياسات جنسانية وطنية للصومال، بما في ذلك تعميم المنظور الجنساني على يدي الحكومة الاتحادية الانتقالية وإدارتي "صوماليلاند" و "بوتلاند". ونُظمت في الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ حملة دامت ١٦ يوماً للعمل على إنهاء العنف ضد المرأة قادتها لأول مرة الوزارات المسؤولة عن المسائل الجنسانية. ودعت الحملة إلى مراعاة مسائل حقوق الإنسان للمرأة وإلى تقديم المزيد من المساعدة التقنية للوزارات المعنية بالمسائل الجنسانية في مجالات من قبيل الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية.

٥٩ - ولحشد الدعم ضد الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان للمرأة التي تشمل بتر جزء من العضو التناسلي للإناث/تشويه الأعضاء التناسلية للإناث؛ وللدعوة إلى القضاء على هذه

الممارسة، يَسرّ صندوق الأمم المتحدة للسكان عقد سلسلة من اجتماعات الموائد المستديرة في "صوماليلاند" و "بونتلاند" للخبراء، والزعماء المجتمعين والدينيين والمسؤولين الرفيعي المستوى من الإدارتين. كما دعم الصندوق توعية الصحفيين في "صوماليلاند" بشأن العنف القائم على الجنس وعلى نوع الجنس وعزز قدرتهم على رصد انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة في الصومال والتبليغ عنها.

طاء - حماية الطفل

٦٠ - دخلت آلية رصد حماية الطفل والتبليغ عنها، المنشأة وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، مرحلة وضع الصيغة النهائية لتقرير سنوي سيقدم إلى الفريق العامل لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، وهو تقرير يعرض بإيجاز ستة انتهاكات خطيرة لحقوق الطفل في الصومال. وبينما كانت انتهاكات عديدة مبلّغ عنها ناتجة عن الصراع بين العشائر، نتج معظم الانتهاكات عن زيادة التوتر والصراع بين اتحاد المحاكم الإسلامية والحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الموالية لكل منهما. وتقوم آلية الرصد والتبليغ بجمع بيانات محددة عن انتهاكات خطيرة ارتكبتها اتحاد المحاكم الإسلامية والحكومة الاتحادية الانتقالية وأطراف أخرى في الصومال. ومن هذه الانتهاكات منع وصول المساعدات الإنسانية، وقتل الأطفال وتشويههم، وزيادة تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات والجماعات المسلحة، والهجمات على المدارس والمستشفيات، وعمليات الاختطاف.

٦١ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ذكر المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في الصومال رسمياً كلاً من اتحاد المحاكم الإسلامية والحكومة الاتحادية الانتقالية بالتزامتهما المتعلقة بالحفاظ على المعايير الدولية والقوانين المتعلقة بتجنيد الأطفال دون الثامنة عشر في القوات والجماعات المسلحة، وبضمان التسريح الفوري لأي طفل في هذه القوات. وتلت ذلك رسالة موجهة من ممثل اليونيسيف إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تدعو إلى تسريح الأطفال الذين اشتركوا في الصراع الأخير كمقاتلين أو قاموا بأدوار الدعم. وسعى اليونيسيف إلى عودة هؤلاء الأطفال بأمان إلى أسرهم. وحثت كلتا الرسالتين الطرفين على اتخاذ موقف علي ضد استخدام الأطفال وتجنيدهم في قواتهما. وفي منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أثار ممثل اليونيسيف ثانية المسألة شخصياً مع نائب رئيس الوزراء، الذي وافق على إحالة الموضوع إلى البرلمان والرئيس لاتخاذ إجراءات فورية.

ثامنا - ملاحظات

٦٢ - ربما تمثل الحالة الراهنة أفضل فرصة أُتيحت للصومال منذ سنوات للتوصل إلى حل طويل الأجل لصراعاتها المتطاولة الأمد، وذلك بإقامة دولة تؤدي دورها بشكل فعال في إطار الميثاق الاتحادي الانتقالي. وفي الوقت نفسه، فإن مخاطر تجدد انعدام الأمن وإطالة أمد سترداد ما لم تتمكن الحكومة الاتحادية الانتقالية على وجه السرعة من توطيد سلطتها وضمان الاستقرار وسيادة القانون. ولكي تفعل الحكومة الاتحادية الانتقالية ذلك، فإن عليها أن تمد يديها إلى القوى السياسية والاجتماعية الرئيسية في الصومال وأن تدخل في حوار شامل. والأهداف المرجوة هي جعل المؤسسات الانتقالية أكثر تعبيرا عن القوى المختلفة، وتعزيز المصالحة الوطنية، وتوسيع نطاق تقبل الميثاق الاتحادي الانتقالي بوصفه إطار الحكم ريثما تجري الانتخابات المرتأى إجراؤها عام ٢٠٠٩.

٦٣ - والتحديات التي سيأتي بها المستقبل هي تحديات هائلة. وهناك حاجة إلى تحسين الأمن، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان، وتعزيز قدرة مؤسسات الحكم، والشروع في إعادة بناء البلد اجتماعيا واقتصاديا. وستواصل الأمم المتحدة دعم الحكومة والمجتمع المدني ليواحها هذه التحديات ويفتحا صفحة جديدة بدلا من الصفحة السوداء في تاريخ الصومال. ولكن إذا كان بوسع المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة فإن المسؤولية الرئيسية عن تحريك العملية قدما إلى الأمام تقع على عاتق السلطات الصومالية والشعب الصومالي.

٦٤ - والحوار والمصالحة شرطان مسبقان لا غنى عنهما لتحقيق هذه المهام. وإنني أرحب بالخطوات التي قطعتها حتى الآن الحكومة الاتحادية الانتقالية باتجاه الحوار والسلام والمصالحة. كما أشجع الحكومة الاتحادية الانتقالية على جعل العملية شاملة وشفافة قدر الإمكان، وعلى الاشتراك مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك شيوخ العشائر والقادة الدينيين وجماعات الأعمال والجماعات النسائية وغير ذلك من ممثلي المجتمع المدني. وينبغي أن يُشرك في هذه العملية من ينبذون العنف والتطرف ويتعهدون بالاشتراك إيجابيا في تحقيق تسوية سلمية مستدامة في الصومال. والحوار الشامل والعملية السياسية الحقيقية هما السبيلان الوحيدان لتحقيق سلام مستدام يحرم الجماعات الساخطة من نقطة احتشاد باتجاه الصراع. وينبغي أن يتناول الحوار المسائل السياسية والأمنية الحاسمة، بما فيها التوصل إلى وقف إطلاق نار شامل وإطار متفق عليه لترع سلاح ميليشيات الصومال وتسريحها وإعادة إدماجها، بما يتفق مع الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار. وإنني أحث المجتمع الدولي على تزويد

المؤسسات الاتحادية الانتقالية بالدعم اللازم لمواصلة عملية الحوار وإقامة إدارات محلية نيابية تفضي إلى بناء السلام.

٦٥ - ويمثل الميثاق الاتحادي الانتقالي إطاراً للمضي قدماً إلى الأمام. وهذا الميثاق يمنح الحكومة الاتحادية الانتقالية خمس سنوات لصوغ واستكمال دستور اتحادي وتنظيم الانتخابات. ومن ثم، فإن من الضروري أن تخطو الحكومة الاتحادية الانتقالية الخطوات اللازمة في الوقت المتبقي، مع الحفاظ على روح الحوار وتوافق الآراء. ويلزم أن تكون الحكومة الاتحادية الانتقالية سباقاً في هذا الصدد. وهي تحتاج إلى التخلي عن مواقفها المتصلبة، وإلى إعطاء إشارة إيجابية إلى الشركاء الدوليين، الذين يقفون على استعداد لدعم عملية شاملة تنطوي على الحوار والمصالحة.

٦٦ - إن أمراء الحرب مسؤولون عن كثير مما انطوى عليه الصراع الذي دار في الصومال في الأعوام الستة عشر الماضية. وقد تحدوا وقوضوا سلطة الحكومة الاتحادية الانتقالية الحالية، ونشروا حالة من عدم الأمن في البلد. وإني أأمل أن يلتزموا بما تم التوصل إليه مع الرئيس عبد الله يوسف من اتفاق على نزع سلاح ميليشياهم، كما أود أن أحذر من أي افتراض يقول بأن سقوط اتحاد المحاكم الإسلامية سيجلب السلام بشكل تلقائي إلى الصومال. فهناك مؤشرات واضحة على استمرار نشاط عدد لا بأس به من "المفسدين" في الصومال. وقد شعرت بانزعاج شديد إزاء ازدياد انعدام الأمن في مقديشو واستمرار العمليات العسكرية في جهات أخرى. وإني أدين كافة أعمال العنف في الصومال، وأدعو كافة الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية وإلى الاشتراك في جهود السلام.

٦٧ - وهناك حاجة عاجلة إلى تثبيت الوضع في الصومال للمساعدة على تهيئة الظروف المفضية إلى الحوار والمصالحة ولتيسير انسحاب القوات الإثيوبية. وإني أرحب بقرار الاتحاد الأفريقي القاضي بنشر قوات في الصومال لفترة ستة أشهر أولية، كما أرحب بعزم إثيوبيا على سحب قواتها. وإني أناشد المجتمع الدولي أن يساعد الاتحاد الأفريقي على تعبئة الأموال وغير ذلك من المساعدات اللازمة لنشر بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ولكي تكون البعثة فعالة يجب أن يكون تخطيطها جيداً وإعدادها جيداً وتجهيزها جيداً، وأن تكون قوية بما يكفي لكي تحدث تأثيراً ملحوظاً في مسرح العمليات. ولكن الأهم من ذلك كله أنني أود أن أشدد على أن وجود عملية سياسية قابلة للحياة هو أمر شديد الأهمية من زاوية حفظ السلام. فنشر حفظة السلام ينبغي أن يكون بدعم من عملية سياسية، لا أن يكون بديلاً عنها. وإذا سارت الأمور عكس ذلك، فسرعان ما ينظر إليهم على أنهم متحيزون ويصبحون طرفاً في الصراع.

٦٨ - وإنني أعزم، أن أرسل، وفقا للقرار ١٧٤٤ (٢٠٠٧)، بعثة تقييم تقني إلى مقر الاتحاد الأفريقي وأن أرسلها، متى سمحت الأحوال الأمنية، إلى الصومال لدراسة الحالة السياسية والأمنية ودراسة إمكانية القيام بعملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة عقب نشر بعثة الاتحاد الأفريقي. وبعدئذ، سأقدم إلى المجلس توصيات تشمل زيادة اشتراك الأمم المتحدة في دعم السلام والأمن في الصومال، فضلا عن توصيات أخرى بشأن تحقيق الاستقرار وإعادة البناء.

٦٩ - وفي الوقت نفسه، ستواصل الأمم المتحدة جهودها لمعالجة الاحتياجات الإنسانية الخطيرة في الصومال. وإنني أشجع المجتمع الدولي على أن يواصل دعمه السخي لجهود الإغاثة والمساعدة الإنمائية في البلد. وأدعو كافة الأطراف الصومالية إلى توفير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية لخدمة جهود الإغاثة، فضلا عن ضمانات لسلامة وأمن موظفي المعونة الإنسانية، وأدعوها إلى احترام حقوق الإنسان الأساسية لكافة الناس في الصومال.

٧٠ - إن التطورات الحاصلة في الصومال مؤخرا تبين بوضوح درجة تشابك الأحوال الأمنية الوطنية والإقليمية في القرن الأفريقي. وأمن الصومال في الأجل الطويل لن يكون ممكنا دون معالجة الجوانب الإقليمية للأزمة. وفي هذا الصدد، أود التأكيد على الحاجة إلى استكشاف تدابير لمعالجة البعد الإقليمي للأزمة الصومالية وإلى إيجاد سبل لمعالجة الشواغل الأمنية للصومال وجيرانها.

٧١ - وأخيرا، فإنني أؤكد مجددا لممثلي الخاص تقديري الشديد لقيادته وجهوده المستمرة الرامية إلى رعاية حوار شامل ومصالحة بين أبناء الشعب الصومالي. وأهيب بكافة الأطراف الصومالية والدول الأعضاء أن تستمر في منحه أوفى صور الدعم والتعاون في السعي لتحقيق هذا الهدف.